المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

البحث عن الكرامة

ورقـات تحليلية حول قضايـا الهجرة

FTDES

FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

البحث عن الكرامة

ورقات تحليلية حول قضايا الهجرة

المؤلفون

خـــالد طبـــــابي

نعيمـــة الفقيـــه

هـــــــالة المؤدب

هـاجر عرايسية

إن محتوى هذه المطبوعة هو مسؤولية المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولا يعبّر بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا لكسمبورغ

الفهرس

1. **من إحباط الاحتجاج الاجتماعي إلى المشروع الهجري غير النظامي: دراسة سوسيولوجية حول العلاقة السببية بين الاحتجاج الاجتماعي والهجرة غير النظامية** ..... خالد طبابي 03

2. **وضعية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بجهة مدنين** ..... نعيمة فقيه 26

3. **"نفاذا إلى العدالة أم بحث عن الكرامة"** ! ..... هالة المؤدب 44

4. **العنف المسلط على المهاجرات أصيلات جنوب الصحراء في تونس** ..... هاجر عرايسية 57

العنف المسلط على المهاجرات أصيلات جنوب الصحراء في تونس

د. مهاجر عرايسية – جامعة تونس

مقدمـــــــة

يبلغ عدد القاطنين خارج حدود أوطانهم حاليا 258 مليون نسمة[80] ، نصفهم تقريبا من النساء المنخرطات بصفة مستقلة في مسار الهجرة الدولية.

منذ ما يقارب الثلاثة عقود، شهدت تونس توافد عددا من المهاجرات الإفريقيات أصيلات جنوب الصحراء الفارات من مناطق النزاعات المسلحة نتيجة تردي الأوضاع الأمنية، العنف القائم على النوع الاجتماعي والفقر المدقع في أوطانهن لتبحثن فيها عن عمل محترم يضفي معنى على حياتهن وعن مستقبل أفضل أو، في بعض الحالات، لتحيين الوقت المناسب للعبور إلى أوروبا. وبسبب فشل آلاف المحاولات في بلوغ الضفة الأوروبية، صارت الجمهورية التونسية تأوي عددا لا بأس به من المهاجرين والمهاجرات غير النظاميين إضافة إلى الجالية الإفريقية المتكونة من الطلبة والعاملين بعقود عمل .

[80] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة–قسم السكان، كانون الأول / ديسمبر 2017، العدد 5/2017.

واجهت المهاجرات عددا لا يحصى ولا يعد من انتهاكات حقوقهن الأساسية قبل مغادرة بلدانهن، ولم تكن المغامرات التي خضنها للوصول إلى تونس سهلة، بل كانت شديدة الخطورة بالنسبة لبعضهن. هذا وتتعرض المهاجرات عند وصولهن إلى تونس إلى عدة أنواع من العنف المسلط عليهن من قبل عدة أطراف بسبب وضعياتهن الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية الهشة من جهة، وبسبب هويتهن الجنسية كنساء مهاجرات ذوات بشرة سوداء من جهة أخرى .

يزداد الوضع سوءا في غياب آليات لحماية المهاجرات خاصة في ظل تواجد شبكات المتاجرة بالبشر التي ترصدهن باعتبارهن هدف سهل بالنسبة لهذه الشبكات. إضافة إلى العنف المسلط عليهن من طرف مؤجريهم، من طرف المواطنين العاديين وخاصة الانتهاكات الممارسة عليهن من قبل بعض الأعوان الأمنية خلال حملات مراقبة الهوية الدورية والمعاملات القاسية وغير الإنسانية خلال عمليات الإيقاف وعمليات الترحيل خارج الحدود والتي ينجر عنها انتهاكات عديدة لحقوق المهاجرين .

وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة العنف المسلط على المرأة كالتالي: " أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو

النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة[81] ".

غالبًا ما يتم تجاهل ظاهرة العنف ضد النساء المهاجرات من جنوب الصحراء في تونس وتأثيرها على صحتهن الجسدية والنفسية والعقلية أو يساء فهمها من قبل الرأي العام مما أدى إلى تفاقم حجم العنف المسلط عليهن خاصة وأنه قد أسفرت الزيادة في هجرة الإناث غير النظامية عن وجود ارتباط وثيق بين الهجرة والعنف الموجه نحوهن.

في هذا الإطار سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاستكشافية التي أجريناها خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2019، رفع اللبس عن بعض المسائل المتكررة الحدوث والمتعلقة بمسألة الهجرة وجنس المهاجرين عموما، والمرتبطة بالعنف الذي تتعرض له النساء والفتيات المهاجرات والمسلط عليهن من قبل عديد الأطراف على وجه الخصوص. ستتعرض هذه الدراسة كذلك إلى الصعوبات التي تواجهها المهاجرات الإفريقيات و التي تمنعهن من التمتع بحقوقهن الاقتصادية، الاجتماعية وخاصة الصحية و التي تزيد من هشاشتهن. كما نود كذلك التركيز على رسالة مهمة نرغب في نشرها وتتعلق أساسا بالحق الأساسي للمهاجرين مهما

[81] الأمم المتحدة قسم النهوض بالمرأة، 2003 ،تقرير الاجتماع التشاوري حول "الهجرة و التنقل، وكيف تؤثر هذه الحركات على المرأة" ،مالمو، السويد، 2-4 ديسمبر 2003.

كانت وضعيتهم القانونية في التمتع بمعاملة إنسانية والحصول على الرعاية الصحية اللازمة وتلبية حاجياتهم الأساسية.

لتحقيق أغراض هذه الدراسة، سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي أشكال العنف المسلط على النساء المهاجرات من جنوب الصحراء في تونس؟
2. ما هي العوائق التي تحول دون تمتع المهاجرات الأفارقة بالرعاية الصحية وما هي الحلول المتاحة؟
3. ما هو الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني حاليا وهل يمكنها، مستقبلا، أن تلعب دورا هاما في دعم تعزيز أمن المهاجرين؟

التمشي المنهجي وطريقة اختيار المستجوبين

التواصل مع المستجوبات: تم التواصل مع المهاجرات المستجوبات بمساعدة جمعية الطلبة والمتمرنين الأفارقة في تونس (Association des Etudiants et Stagiaires Africains en Tunisie) وجمعية النادي الثقافي علي البلهوان.(Club Culturel Ali Belhouane) .

التقنيات المستخدمة في البحث: للتحاور مع المبحوثين وقع استخدام المقابلات شبه الموجهة والمجموعات البؤرية.focus-group

مواصفات المبحوثين

قمنا بمقابلات ومجموعات بؤرية مع 26 امرأة مهاجرة من إفريقيا جنوب الصحراء، تتراوح أعمارهن بين 18 و45 سنة، وقد اختلفت الحالة

المدنية للمستجوبات إذ نجد نساء عازبات، نساء متزوجات جئن إلى تونس دون أزواجهن، نساء مطلقات، أمهات عازبات. كما قمنا بمقابلات مع 6 مهاجرات قاصرات غير مرفوقات بولي أمر تتراوح أعمارهن بين 15 و17 سنة.

يمكننا تصنيف المهاجرات المستجوبات ضمن عديد المجموعات منها: العاملات، الطالبات، نساء تركن أوطانهن للم شمل الأسرة (الزوج متواجد في تونس)، مهاجرات غير نظاميات، نساء ضحايا الاتجار بالبشر... تتداخل حدود مختلف التصنيفات وتتغير حسب الحالة كما يمكن أن تدخل مهاجرة واحدة في عدة تصنيفات، فعلى سبيل المثال يمكن للطالبة المهاجرة أن تنقطع عن تعليمها العالي وتصبح عاملة، ويمكن أيضا لمهاجرة نظامية أن تصبح غير نظامية وذلك بمجرد انتهاء تاريخ ترخيص الإقامة .

للاطلاع على واقع التغطية الصحية بالنسبة للمهاجرين الأفارقة بصفة عامة و المهاجرات بصفة خاصة قمنا بمحاورة مجموعة مكونة من 6 أشخاص يعملون في قطاع الصحة العمومية بالإضافة إلى مجموعة من ممثلي الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والذين تواصلوا و قدموا المساعدة لمهاجرين و مهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء على غرار: أطباء العالم(Médecins du Monde) ، دار حقوق المهاجرين (Maison des Droits des Migrants)، CARITAS، Terre d'Asile، الهلال الأحمر التونسي، الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري(ONFP) .

جنسيات المستجوبات: تنتمي النساء المستجوبات إلى عدة جنسيات منها: ساحل العاج، مالي، السينيغال، إفريقيا الوسطى، الكامرون والنيجر .

أهداف الورقة البحثية: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد محركات هجرة النساء من إفريقيا جنوب الصحراء إلى تونس، اكتشاف والتعريف بأنواع العنف المسلط على المهاجرات، تحديد الحواجز والعوائق التي تحول دون تمتعهن بالرعاية الصحية، فهم دور وأشكال تدخل منظمات المجتمع المدني: الإمكانيات، المحدودية والمشاريع المستقبلية، فهم موقف منظمات المجتمع المدني من الانتهاكات التي تتعرض لها المهاجرات من جنوب الصحراء والأعمال التي تقوم بها لدعمهن.

الصعوبات التي واجهتنا: خلال القيام بهذه الدراسة واجهتنا عدة صعوبات منها: الغياب الواضح لبحوث معمقة حول جميع الانتهاكات، سوء المعاملة، الملاحقات وحالات العنف الذي تتعرض لها المهاجرات من جنوب الصحراء سواء أتوا بصفة نظامية أو غير نظامية إلى تونس. هذا بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى الفئة المستهدفة في هذا البحث ونذكر بالتحديد المهاجرات ضحايا الاتجار بالبشر وذلك لاستجوابهن مما اضطررنا للاستعانة بأصدقائهم المهاجرين بصفة نظامية والحاملين لنفس جنسياتهن لتسهيل لقائنا بهن .

I. دوافع الهجرة وظروف إقامة المهاجرات في تونس

1. دوافع الهجرة

هناك أربعة نماذج نمطية للحالات المدروسة في هذا البحث :

- الهجرة بسبب عدم توفر الأمن في بعض البلدان الإفريقية: هناك مهاجرات أتين إلى تونس للبحث عن الأمن وحفظ السلامة الجسدية بسبب عدم الاستقرار وتردي الأوضاع الأمنية في أوطانهم.
- الهجرة بهدف استكمال الدراسات الجامعية: في بعض الأحيان يتحول هذا الدافع إلى دافع اقتصادي بسبب عدم قدرة بعض الطالبات على دفع معاليم الدراسة الجامعية أو بسبب انتهاء مدة الإقامة أو عدم الاستجابة لمتطلبات الإقامة القانونية .
- الهجرة لأسباب اقتصادية: هناك عديد المهاجرات اللاتي يأتين إلى تونس بهدف إيجاد عمل كمعينات منزلية أو بمناسبة الحصول على عقد عمل بصفة مسبقة وتكون لديهن رغبة للاستقرار فيها .
- العبور إلى أوروبا: بعض المهاجرات يتواجدن في تونس بدافع الرغبة في الرحيل إلى أوروبا لتحقيق مشروع الهجرة المخطط له في بلدانهن لكنهن يواجهن عدة صعوبات لتحقيق هذا الهدف بسبب عدم توفر الإمكانيات المالية أو بسبب الوقوع ضحية الاتجار بالبشر.

2. ظروف الإقامة والاندماج

وضع الإقامة: أغلب المستجوبات مقيمات في تونس بصفة غير نظامية وليس لهن تصاريح إقامة باستثناء الطالبات الجامعيات وبعض المعينات المنزليات اللاتي لهن وضعيات قانونية نظامية. هذا الوضع له تأثير كبير على الحياة اليومية للمهاجرات إذ يعشن في حالة خوف وذعر مستمرين .

السكن: أكدت لنا بعض المهاجرات المستجوبات بأنهن أقمن فور وصولهن لدى بعض الأصدقاء المستقرين بالبلد المضيف والذين قاموا بمساعدتهن وتوجيههن (مساعدات مالية، سكن، نصائح). نلاحظ إذن وجود نوع من التضامن الذي يعكس علاقة اجتماعية وثقافية قوية بين أبناء الجالية الواحدة. تؤثر هذه العلاقة التضامنية على قدرة المهاجرات ضحايا العنف على مقاومة وتحمل الصعوبات التي تواجههن. تجمع أغلب المهاجرات المستجوبات روابط اجتماعية مع أبناء جاليتهن أما العلاقات مع التونسيين فهي محدودة وتشوبها الخلافات في أغلب الأحيان.

العمل: أغلب المهاجرات اللاتي التقينا بهن عاطلات عن العمل (المهاجرات ضحايا شبكات الاتجار بالبشر أساسا واللاتي نجحن في الهرب من مضطهديهن) أو تشتغلن كمعينات منزليات. بقية المهاجرات المستجوبات تشتغلن في ظروف مهينة وصعبة وبأجر متدني للغاية .

حسب نتائج البحث الذي قمنا به تقوم المهاجرات من جنوب الصحراء بالأعمال التالية: معينات منزليات، مرافقات أطفال، حلاقات، نادلات، منظفات وغاسلات أواني بالمطاعم والمقاهي، عاملات أو مدلكات في مراكز التدليك واللياقة البدنية .

تمثل المهاجرات من جنوب الصحراء يدا عاملة بأجر قليل جدا كما لا تربطهن علاقات تعاقدية مع مؤجريهم ولا يتمتعن بالتغطية الاجتماعية. تمثل هذه المعطيات أساس هشاشة وضع أغلب المهاجرات أصيلات جنوب الصحراء في تونس. كما يتعرضن لأشكال متقدمة من الاستغلال الاقتصادي ولا تسمح لهن وضعياتهن الاجتماعية بالدخول في سوق الشغل .

الجهل بالحقوق

ساهمت الوضعية غير النظامية للمهاجرات أصيلات إفريقيا جنوب الصحراء في تونس وعدم معرفتهن بحقوقهن الأساسية[82] في عدم قدرتهن على تعبئة فرص الدعم الموجودة حولهن والتي كان بالإمكان أن تساعدهن على التغلب على الصعوبات التي واجهنها. كما أن التنكر لحقوقهن الأساسية من قبل بعض الفاعلين تسبب في عجز المهاجرات عن الانتفاع بفرص الدعم الموجودة في محيطهن والتي من شأنها أن تخفف من وطأة المصاعب التي يتعرضن لها. يؤثر هذا على نمط حياتهن

[82] ينص دستور 2014 ،لا سيما في المادتين 38 و 46، و كذلك الاتفاقيات الدولية و الإقليمية، التي سبق أن صادقت عليها تونس، على احترام حقوق المهاجرين، ولا سيما منع انتهاكات حقوق المهاجرات والقُصّر غير المصحوبين.

ويخلق وضعا نفسيا متأزما يزيد حياتهن كدرا وتعقيدا. إذ توجد علاقة سببية واضحة بين وضعياتهن القانونية وهشاشة أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية، ويزداد هذا التهميش عمقا مع التنكر لحقوقهن والخوف من إمكانية ترحيلهن[83].

II. أشكال العنف الذي تتعرض له المهاجرات المستجوبات

تتعرض المهاجرات المستجوبات لأشكال مختلفة من العنف بشكل يومي، يسلطها عليهن بعض أعوان السلطات الأمنية، المشغلون، المواطنون العاديون وحتى المهاجرون من أبناء جاليتهن. ويتسبب هذا العنف في أذى نفسي شديد للمهاجرات ويزداد شعورهن بالاكتئاب في ظل وضعيتهن القانونية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة. في هذا السياق تفيد أحد المهاجرات المستجوبات بما يلي:

"واجهت الكثير من الصعوبات وتعرضت صحتي للخطر إذ عانيت أضرارا جسدية وسوءا في التغذية. لم يكن لي سكن أحتمي فيه، وواجهت صعوبات نفسية كبيرة بسبب التمييز العنصري". حياتي، 22 سنة، مهاجرة أصيلة ساحل العاج.

[83] ARAISSIA Hajer, 2019, « Les réfugiées syriennes en Tunisie : Difficultés d'accès aux droits économiques et sociaux », *In « Les cahiers du FTDES », Cahier N°1 Migration*. pp102-117, p112.

1. العنف المسلط على المهاجرات من طرف بعض أعوان السلطات الأمنية

حسب شهادات المهاجرات المستجوبات، يتمثل العنف المسلط من طرف بعض السلطات الأمنية في :

- المعاملات غير الإنسانية والمهينة خلال فترات الإيقاف،
- الإيقافات المفاجئة والترحيل القسري،
- تراكم العقوبات المالية الذي يدفعهن للعمل في ظروف غير إنسانية للتمكن من دفع الخطايا المترتبة عن تجاوز الفترة المحددة في ترخيص الإقامة.

في هذا الإطار أفادتنا مهاجرة من ساحل العاج بما يلي: "لا تعترضنا أي مشاكل في الدخول إلى تونس بصفة نظامية ولكن سرعان ما نجد أنفسنا في وضع غير نظامي بسبب صعوبة الحصول على تصريح إقامة. تتسبب لنا هذه الوضعية في تراكم العقوبات المالية وتعرضنا للإيقافات الفجئية من طرف أعوان الشرطة". فاطماتو، 24 سنة، طالبة جامعية سابقا، أصيلة ساحل العاج .

- عدم التمكن من النفاذ إلى العدالة في حالة حدوث خلافات مع أي كان، أو في حالة تعرض المهاجرات للتعنيف والانتهاكات،
- تبني مقاربة أمنية مطلقة عند الإيقافات،

- سوء الاستقبال وإجبارهن على إجراء فحص طبي للكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة،
- التعرض للتمييز عند التقدم بشكايات إذ تتم معاملتهن دائما على أنهن حاملات لفيروس نقص المناعة المكتسبة .

2. العنف المسلط على المهاجرات من طرف المشغلين

تحدثت المهاجرات عن أشكال عديدة ومختلفة للانتهاكات التي سلطت عليهن من طرف المشغلين وخاصة منهن المهاجرات ضحايا شبكات الاتجار بالبشر. من بين هاته الانتهاكات نذكر ما يلي :

- العنف المعنوي المتمثل في سوء المعاملة والعنف الجسدي المتمثل في الضرب والتعنيف،
- عدم الحصول على أغذية كافية والحرمان من النوم أو النوم لساعات قليلة،
- افتكاك وثائق الهوية وما ينجر عنه من عدم التمكن من مغادرة مقر العمل أو التراب التونسي،
- التحرش والاستغلال الجنسي والتهديد بالاعتداء الجنسي،
- الاستعباد المنزلي: إذ أكدت عديد المستجوبات أن مؤجريهم عادة ما يتعاملون معهن كعبيد ويقع إجبارهن على العمل صباحا ومساءا دون منحهن الوقت الكافي للراحة. كما أكدن أن العمل الذي يقمن به هو عمل هش، شاق و مهين إلى ابعد الحدود كما أنهن لا يتمتعن بإجازة،

- الحصول بصعوبة وبشكل محدود للغاية على الرعاية الصحية،
- عدم التمتع بالتغطية الاجتماعية،
- العمل دون عقد شغلي يضبط المهام الموكولة لهن ويضمن ظروف عمل لائق مع عدم القدرة على ترك العمل بسبب الظروف غير الإنسانية،
- تدني الأجور وعدم القدرة على التصرف في النقود (لا يتمكن من إرسال النقود لعائلاتهن المتواجدة في البلد الأصل)،
- الحصول على أجور أقل من تلك المدفوعة للرجال،
- عدم دفع الأجور، تأخير دفعها أو إرسالها إلى حساب بنكي لا يمكنهن التصرف فيه (حال ضحايا شبكات الاتجار بالبشر)،
- العنف النفسي: تترك المهاجرات أطفالهن وعائلاتهن للاعتناء بأطفال وعائلات غيرهن،
- بسبب حرماهن من حقهن في التنقل، تجهل المهاجرات مكان قنصليات أو سفارات بلدانهن ومراكز الخدمات التي يمكن لهن أن يتقدمن بالشكايات فيها .

أكدت المهاجرات المستجوبات بأنهن لا يتركن عملهن رغم الظروف المهينة والاستبدادية خوفا من الوقوع مجددا في أيدي شبكات الاتجار بالبشر خاصة وأنه قد تم الاستحواذ على وثائق هوياتهن وأنهن لا يمتلكن أية معلومات عن البلد الذي يقمن فيه .

تأتي العديد من الفتيات من ساحل العاج، مالي والكونغو الخ... بموجب عقود عمل وهمية. يتم استقبالهن في المطار وافتكاك وثائق هوياتهن وحرمانهن من الحرية. تكتشف هاته الفتيات لاحقا بأنه يتخلد بذممهن ديون يجب سدادها وتصدمن بالحقيقة، إنها عملية اتجار كاملة: فتيات يتعرضن لسوء المعاملة الجسدية والمعنوية، تعملن لساعات طويلة جدا ولا يتمتعن بأي رعاية صحية عند مرضهن". إيمان. ن (المنظمة الدولية للهجرة) .

يصعب على المهاجرات الهروب من العلاقات الشغلية العنيفة أو الاستعانة بالسلطات المختصة في الدولة المضيفة. من السهل على المشغلين أن ينفذوا تهديدهم للمهاجرات المتواجدات في هذه الوضعية وترحيلهن إلى بلداهن في حال فكرن في ترك العمل. المهاجرات المعتمدات على مشغليهن تتعرضن للعنف والاستغلال الجسدي والمعنوي، ولكنهن لا يتجرأن على التقدم بشكايات بسبب حاجز اللغة، الضغوط العائلية، العزلة والتقاليد الثقافية دون أن ننسى التمييز الذي يتعرضن له من طرف أعوان الأمن عند التقدم بالشكايات." كاديدا، 39 سنة، ناشطة حقوقية في مجال حقوق المهاجرات ضحايا العنف – ساحل العاج.

3. العنف المسلط على المهاجرات من طرف المواطنين العاديين

أكدت العديد من المهاجرات تعرضهن بشكل يكاد يكون يومي إلى كل أشكال العنف والتمييز من قبل المواطنين التونسيين مما يضطرهن

أحيانا إلى تجنب الخروج إلى الشارع إلا عند الضرورة وتتمثل هذه الانتهاكات في:

- السب، الشتم، الاهانات والاعتداء الجسدي في الشوارع،
- الترفيع في الأسعار من طرف الباعة والتجار، رفض كراء الشقق، المراقبة الدورية و دونإعلام للشقق المسوغة من قبل المهاجرات،
- معاملة تمييزية عنصرية "خانقة وغير محتملة، مبنية على أساس لون البشرة"

الخ ...

"أنا شخصيا لا أخرج إلى الشارع إلا مضطرة. أقبع دوما في البيت وأخاف الخروج. لم أقم أي علاقات إلى حد الآن مع التونسيين وتعاملي مع المجتمع التونسي محدود جدا. المعاملات العنصرية الممارسة ضدنا أحزنتني كثيرا. طريقة تعامل التونسيين معنا ونظراتهم لنا منعتني من الحديث معهم. يلقبوننا "بالأفارقة" كما لو أنهم ليسوا من القارة الإفريقية." أمينة 28 سنة، عاملة بمطعم، أصيلة مالي.

"تعرضت عدة مرات للاحتقار و العنصرية، لأنني من أصحاب البشرة السوداء ومن بلد أفريقي، فصارت علاقاتي مع أبناء البلد معدومة، وهذا ما يشعرني بالمرارة أحيانا، لكن هناك بريق من الأمل سببه الكثير من التونسيين الذين يدافعون عنا ويحترمون وجودنا، كما أنه من المفرح أن

نرى العديد من منظمات المجتمع المدني تدافع عن حقوقنا، وهو ما جعلني أكثر طمأنينة ". ليلى31 سنة عاملة بمقهى من السينيغال.

4. العنف المسلط من طرف المهاجرين من نفس الجالية

يتمظهر العنف المسلط على المهاجرات الأفارقة الموجودات في تونس من قبل مواطنيهم أو مهاجرين من بلدان إفريقية أخرى في الاتجار بالمهاجرات عن طريق وساطة مهاجرين مثلهم أو من أبناء وطنهم. وقد اعترفت بعض المستجوبات بأنهن أُجبرن على الهجرة حين كن لا يزلن في أوطانهن. ويهدف هذا النوع من الاتجار إلى استغلال النساء جنسيا أو استعبادهن كخادمات بالمنازل .

وتجدر الإشارة إلى أن مسار الاتجار بالمهاجرات يتم عن طريق ثلاث عناصر رئيسيين، أولهم الوسيط والموجود في الدولة الأصل وهو من يؤمن انتداب الضحايا المحتملين من النساء المؤهلات والمرشحات للهجرة. يختار الوسيط ضحاياه من النساء الأسهل وقوعا في فخ شبكات الاتجار بالبشر. أما العنصر الثاني في مثلث الاتجار فهو المُتاجر ويقيم في الدولة المضيفة. يتمتع المُتاجر بالمعرفة الميدانية والقدرة على تلبية الطلب المحلي بتوفير مترشحات للهجرة تستجيب للشروط المطلوبة إذ عادة ما يُفضل أن تكون المهاجرات فقيرات وأميات لتحمل الضغوط التي سيواجهنها. عند تحاوره مع المترشحات، يقنعهن هذا الأخير بأنهن سيتقاضين أجرا محترما ويعشن في وضع مستقر. وبالطبع، لا يوجد أفضل من الدافع المادي والحديث عن الأجر المرتفع لإقناع مترشحات أميات ومحدودات

الـدخل بالسـفر. في هـذا السـياق نقـدم شـهادة إحـدى ضحايا الإتجـار بالبشر :

" جئت إلى تـونس عـن طريـق وسـيط من سـاحل العـاج وقـد طمأنني بأن وضعيتي ستكون جيدة في تونس كما أكد لي بأنه يمكنني العبور إلى أوروبا بسـرعة وسـهولة حين أنتقـل إلى تـونس وكمـا تعلمـون، الجميـع يرغـب في الـذهاب إلى أوروبـا. لا أحـد حـذرني مـن خطـر الوقـوع في أيـدي شـبكات الاتجار..." ميراي، 36 سنة، ساحل العاج .

أما العنصر الثالث في شبكة الاتجار فهو المشغل وهو الشخص الذي قام بطلب الخدمة على المستوى المحلي. يملك المشغل السلطة التامة على الضحية التي يتم حجز جواز سفرها والتي ليس لها أي علاقات في البلد المضيف، فهي لا تتقن اللغة المحلية وليست لها أي دراية حول القواعد الاجتماعيـة والقانونيـة الوطنيـة وبالتـالي تستسـلم على الفـور وتخضـع للاستغلال .

نسـتنتج إذن أن المـؤهلات المهنيـة الضـعيفة للمهـاجرات التي لا تسـمح بـدخول سـوق الشـغل، الاقامـة بصـفة غير نظاميـة، الإمكانيـات الماديـة الضـعيفة أو المنعدمـة وصـعوبة التمتـع بالرعايـة الصحية، كلهـا عوامـل تزيد من هشاشـة وضع ضحايا الاتجار بالبشر وتعمق ضعفهم وعجزهم عـن مواجهـة مختلـف أشـكال الاسـتغلال والعنـف. ممـا يجعـل الضحية تنخـرط في مسـار مـن الاسـتعباد والاسـتغلال يسـتمر إلى أن تـتمكن مـن الهرب .

إثر فرارها، تستوعب الضحية بأنها تعرضت للاتجار بها من طرف أبناء بلدها وتكتشف انهيار مشروعها الهجري وكل أحلامها المتعلقة به. وفي أغلب الأحيان لا تتقدم الضحية بأية شكوى إلى مراكز الأمن بسبب خوفها من الإيقاف والترحيل وهو ما يعمق هشاشة وضعيتها. يخلق التعرض للخداع والاستغلال وجلد الذات لسوء التصرف شعورا بالإحباط يصل إلى حد الصدمة النفسية .

تجدر الإشارة إلى أن المتاجرة بالبشر، كنشاط ربحي يسير على ما يبدو حسب حركة عرض و طلب نسبية إذ يزداد مع ارتفاع الطلب المحلي ويستقطب دفقا هجريا من الشريحة الاجتماعية والمهنية المتواضعة، ذات المستوى التعليمي المحدود.

5. العنف القائم على أساس الجنس

تهم ظاهرة الهجرة الذكور والإناث على حد السواء، إلا أن لها تأثيرات مختلفة على الجنسين. تختلف وضعية المهاجرات عن وضعية المهاجرين على مستوى المسارات الرسمية للهجرة ومجالات النشاط في ظل تفشي العنف القائم على أساس الجنس في كل أنحاء العالم، كما تختلف أشكال سوء المعاملة التي تتعرض لها المهاجرات ومخلفات هذه الاعتداءات. أحيانا تعجز المهاجرات عن إيجاد شغل حتى بأرخص الأجور ودون أي ضمانات وهو ما يضطرهن للعمل في الدعارة. الصعوبات والمخاطر التي تطرحها تجربة الهجرة مختلفة جدا بالنسبة للنساء اللاتي تتعرضن للخطر بنسبة أكبر في ظل غياب المساواة بين الجنسين، خاصة

بالنسبة للنساء في مثل وضعياتهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالعنف ضد المرأة المهاجرة مستمر في كل بلد من بلدان العالم باعتباره انتهاكاً منتشراً لحقوق الإنسان وعائقاً كبيراً أمام تحقيق المساواة بين الجنسين[84].

الشهادات التالية تؤكد ما سبق ذكره:

"يستهدف العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، المهاجرات غير القادرات على الدفاع عن أنفسهن، واللاتي لا يدافع عليهن أحدا، ببساطة، لأن لا أحد يهتم لأمرهن". تسنيم.ف، 29 سنة، ناشطة في حقوق المهاجرين ذوي الوضعيات الهشة.

"يزداد الشعور بعدم الأمن لدى المهاجرات ضحايا العنف بسبب ضعف حماية السلطات المعنية على المستوى المحلي لهن. هذا النقص في الحماية يزداد مع هشاشة وضعية المهاجرات القانونية، فمثلا المهاجرات اللاتي ليس لهن ترخيص إقامة تترددن في الاتصال بالشرطة أو في الانتفاع بالخدمات القانونية هذا بالإضافة إلى التفاعل العنصري والتمييزي معهن إذ أحيانا لا تؤخذ شكواهن بمحمل الجد ولا يقع الاعتراف بها." ف.أ، موظفة بمركز أمن بولاية أريانة.

شهادات حول التمييز القائم على أساس الجنس الذي تتعرض له المهاجرات:

[84] الأمم المتحدة، الجمعية العامة: دراسة معمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة، 2006.

عديد المهاجرات المستجوبات كن ضحايا للعنف القائم على أساس الجنس والممارس عليهن من طرف أبناء جاليتهن خاصة في حالات المهاجرات اللاتي تم فرض الهجرة عليهن، حيث تتعرضن باستمرار لخطر العنف الجسدي والجنسي خلال سفرهن وعند وصولهن للدولة المضيفة. كثيرا ما تم انتهاك حقوقهن وغالبا ما أفلت المنتهكون من العقاب.

" تعرضت للاستغلال الجنسي كثمن لسفري إلى أوروبا. اضطررت لذلك... كانت تجربة مريرة لن أنساها ما حييت". عيساتا، 32 سنة، ساحل العاج.

"بعد التعرض للعنف الجنسي، تتعرض المهاجرات للاحتقار من قبل أبناء بلداهن وحتى أنهن تحتقرن أنفسهن. العديد من المهاجرات كن ضحايا للعنف الجنسي لفترة طويلة قبل أن يفتضح الأمر. وبتعرضهن للاغتصاب مرة تلو الأخرى تقمن بالإجهاض سريا وهو ما يتسبب لصحتهن في الأذى". د. ل. قربوج، أطباء من العالم Médecins du Monde .

"اعترفت بعض المستجوبات بأنهن أُجبرن على الخضوع لفحص الكشف عن فيروس نقص المناعة المكتسبة. هذه الممارسات قد تتسبب في فقدانهن لوظائفهن أو في ترحيلهن في حال ثبوت إصابتهن بالمرض. كذلك، تلجأ بعض المهاجرات للإجهاض بشكل سري وعشوائي بسبب عدم تمكنهن من التمتع بخدمات الصحة الإنجابية الباهضة الثمن وهو ما

يتسبب لهن في أضرار صحية كبيرة." قابلة بمركز الصحة الأساسية في أريانة (لها علاقات مباشرة بالمهاجرات من جنوب الصحراء) .

"يتم التعامل مع المهاجرات من جنوب الصحراء على أنهن حاملات للأمراض وعبء على منظومة الصحة العمومية. زياراتهن غير مرحب بها في مراكز خدمات الصحة العمومية ولذلك يأتيننا لطلب المساعدة. ادماج المهاجرين في الأنظمة الصحية في تونس أمر ضروري لم يعد يحتمل التأجيل". أ.م. كاريتاس. CARITAS.

تعيش المهاجرات من جنوب الصحراء وسط دوامة من الانتهاكات والتمييز العنصري والجنسي بسبب ارتباط الدعارة بهويتهن، بسبب بشرتهن السوداء وهشاشة وضعهن وجميع أشكال العنف الذي مورس عليهن، وهو ما لا يتعرض له المهاجرون الرجال .

III. انتظارات المهاجرات المستجوبات

اختلفت إجابات المهاجرات على سؤالنا "ما هي انتظاراتك من السلطات التونسية؟" حسب المشروع الهجري لكل منهن. تتلخص الانتظارات فيما يلي :

- دخول سوق الشغل والاندماج الاقتصادي و الإجتماعي،
- تسوية وضعية الإقامة بما يشمل القصر غير المرافقين والأطفال المولودين في تونس: "نرغب في العمل وبناء مستقبل أفضل. نرغب أن يتم التعامل معنا كأصحاب حقوق". كادي، 35 سنة، إفريقيا الوسطى،
- الحصول على تأشيرة للسفر إلى أوروبا،

- تخفيف أو إلغاء الخطايا المتعلقة بوضعية الإقامة (بالنسبة للمهاجرات الراغبات طوعا في العودة الى بلدانهن)،
- التمكن فعليا من الانتفاع بالخدمات الصحية .
- يعتبر الاندماج الاجتماعي والاقتصادي من أهم مشاغل جميع المهاجرات. هذا ويرغبن أيضا في التمتع بالخدمات الصحية والتكوين المهني وتمكين أطفالهن من مزاولة تعليمهم...

IV. نتائج المقابلات مع العاملين في مجال الصحة

وقع إجراء مقابلات مع بعض الموظفين العاملين في قطاع الصحة العمومية والهدف من إجراء هذه المقابلات هو :تقييم الوضع الراهن فيما يخص تمكن المهاجرين من جنوب الصحراء من الانتفاع بالخدمات الصحية العمومية،

- تحديد الحواجز والعراقيل التي تعترض المهاجرين الراغبين في التمتع بالرعاية الصحية،
- تحديد مجالات العمل لتمكين المهاجرين من التمتع بالخدمات الصحية ...

حسب ما ورد عن العاملين في مجال الصحة، تواجه المهاجرين الراغبين في التمتع بالرعاية الصحة في تونس عديد العوائق والصعوبات. إذ أكد

أغلب الموظفين المستجوبين بأن الوضع الصحي للمهاجرين من جنوب الصحراء المقيمين في تونس هش وحرج للغاية بسبب ظروف عيشهم والأعمال التي يقومون بها والتي تعرضهم للأمراض والحوادث والتعنيف وسوء المعاملة. تزيد هذه العوائق والصعوبات التي تمنع المهاجرين من التمتع بالرعاية في تأزم وضعهم الصحي. إذ ترتبط هشاشة وضع المهاجرين الصحي ارتباطا مباشرا بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية[85].

تؤثر العوائق المعترضة في التحصل على العلاج على صحة المهاجرين خاصة في حال قرروا الاستغناء عنه رغم خطورة المرض وذلك بسبب الصعوبات المادية أو خوفا من التتبعات الجزائية في حال قام أحد العاملين في قطاع الصحة بالإبلاغ عنهم. فكثيرا ما يستغني المهاجرون غير النظاميون وذوي المستوى التكويني المحدود والعاطلون عن العمل عن الرعاية الصحية والعلاج سواء في القطاع العام أو الخاص.

"الإحساس بعدم المساواة، والتعرض للتجريم والشعور بعدم الأمن يمنع المهاجرين من طلب العلاج خوفا من أن يُطلب منهم الاستظهار بترخيص الإقامة" د. ل. قربوج، أطباء من العالم.Médecins du Monde

[85] SANSONETTI Silvia, 2016 “Female refugees and asylum seekers: the issue of integration”, Policy Department for Citizen’s Rights and Constitutional Affairs, 2016. 56 p, p35.

1. العوائق التي تمنع المهاجرين من التمتع بالرعاية الصحية

سرد مهنيو الصحة الذين شملهم الاستطلاع الحواجز التالية التي تحول دون حصول المهاجرين على الرعاية الصحية:

بالنسبة للمنظومة الصحي: فالأمر متعلق بمشكلة انعدام أو نقص الموارد المالية إذ تعاني منظومة الصحة العمومية من نقص في التمويل، والافتقار إلى سياسات صحية شاملة وعدم وجود نصوص قانونية دقيقة أو تشريعات محددة وصارمة للرعاية الطبية والتكفل الصحي بالمهاجرين غير النظاميين .

بالنسبة لمقدمي الخدمات الصحية: هناك جهل بالنصوص القانونية التي تسمح للمهاجرين بالحصول على الرعاية الصحية والتي تضمن لهم الحق في العلاج في مراكز الصحة العمومية.

بالنسبة للمهاجرين النظاميين: يجهل عدد كبير من المهاجرين أماكن تواجد المراكز التي تقدم الخدمات الصحية، كما أنه ليس لهم دراية كافية بالمنظومة الصحية التي تمكنهم من التمتع بحقهم الأساسي في العلاج.

-**بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين**: قد يخشون من سوء معاملة الموظفين و من احتمال إقدام مقدمي الخدمات الصحية على الإبلاغ عنهم و احتمال القبض عليهم أو ترحيلهم[86].

عموما، إن الحواجز اللغوية والثقافية وصعوبات التواصل وضعف الاستقبال والممارسات التمييزية من جانب العاملين في المجال الصحي، والعنف الذي يمارسه المرضى التونسيون عندما يحضرون إلى مراكز خدمات الصحة العامة يحرمهم من الحصول على الرعاية الصحية. قد يرجع ذلك أيضًا إلى القوانين التي تقيد التمتع بالرعاية الصحية لفائدة المهاجرين استنادًا إلى وضع الهجرة، حيث لا تكون الخدمات ميسورة التكلفة ولا يكون المهاجرون مؤهلين للحصول على إعانات الدولة المقدمة للمواطنين التونسيين. كما تتطلب السياسات المعمول بها في قطاع الصحة العمومية الوفاء بمعايير الخدمة المسبقة التي تعتبر مستحيلة بالنسبة للمهاجرين، مثل توفير بطاقة الهوية الوطنية أو أي شكل آخر من أشكال الهوية التي قد يواجه المهاجرون صعوبة في الحصول عليها.

حول سؤالنا عن الفئات التي تتمتع فعليا بخدمات الصحة العمومية وبالتغطية الاجتماعية، أفادنا موظفو الصحة المبحوثين أنه في الواقع

[86] SANSONETTI Silvia, 2016 "Female refugees and asylum seekers: the issue of integration", Policy Department for Citizen's Rights and Constitutional Affairs, 2016. 56 p, p35.

فقط الطلاب الأفارقة والعاملين الذين لديهم عقود عمل هم المشمولون بالضمان الاجتماعي ويمكنهم الوصول إلى خدمات الصحة العمومية التونسية.

تتكاتف الحواجز القانونية، الثقافية، اللغوية والتواصلية مع هشاشة الوضع المعيشي وظروف العمل أللإنسانية للمهاجرات الأفارقة إضافة إلى صعوبة التمكن من الانتفاع بالخدمات الصحية والاجتماعية وكل أشكال العنف التي تعرضت لها المهاجرات خلال رحلتهن إلى تونس لتؤثر سلبا على صحتهم وتعرضهم لمخاطر الإصابة بعديد الأمراض وخاصة منها الأمراض النفسية والعقلية .

أمام كل هذه العوائق المذكورة سلفا، تلجأ المهاجرات إلى منظمات المجتمع المدني لطلب الدعم والمساعدة. نذكر من بين هذه المنظمات الهلال الأحمر التونسي، أطباء من العالمMédecins du Monde ، كاريتاس CARITAS، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR والمنظمة الدولية للهجرة Organisation Internationale des Migrations (OIM). مع ذلك ورغم دعم منظمات المجتمع المدني، تبقى المهاجرات وخاصة منهن الأمهات في حاجة ماسة للرعاية الصحية الدقيقة ولمتابعة صحة أطفالهم من طرف الأطباء المختصين خاصة وأنهن لا يتمكن من اللجوء للقطاع الخاص نظرا لارتفاع تكلفته .

"شخصيا، أعتقد بأن المهاجرين والشعوب المتنقلة يتمتعون بلياقة عالية جسديا وعقليا واجتماعيا ويمكنهم المساهمة بشكل فعال في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية لأوطانهم وللدولة المضيفة كذلك، لكن لا تتاح لهم الفرصة ليكونوا كذلك". آلكسيا، 33سنة، أصيلة النيجر، هاجرت في الأصل لمتابعة دراستها الجامعية في تونس وتعمل الآن في مقهى بعد انقطاعها عن الجامعة .

2. الخدمات الصحية المتوفرة والتي يمكن للمهاجرين التمتع بها

- الهياكل الصحية التابعة للمستويات الثلاثة الأولى: مراكز الصحة الأساسية، المستشفيات الجهوية والمستشفيات الجامعية.
- البرامج الوطنية للصحة العمومية: مثل البرنامج الوطني للصحة الإنجابية والتنظيم العائلي، البرنامج الوطني للتلقيح، الطب المدرسي والجامعي، البرنامج الوطني لمكافحة مرض السل والبرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة .

رغم أن هذه البرامج لا تقصي المهاجرين إلا أن أولوية التمتع بها تبقى للمواطنين التونسيين كما أنه هناك نقصا فادحا في تداول المعلومات حول هذه البرامج إذ يجهل وجودها عدد كبير من المهاجرين و المهاجرات .

V. دور منظمات المجتمع المدني في ضمان حقوق المهاجرين

1. الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لفائدة المهاجرين

قدمت عديد منظمات المجتمع المدني التونسية والدولية الناشطة في تونس، الدعم للمهاجرين على مختلف الأصعدة ولعبت ولازالت تلعب دورا محوريا في مساعدتهم. ساعدت هذه المنظمات المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، بالتنسيق مع أطراف أخرى، في تغطية حاجياتهم الأساسية كالغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، العمل، السكن والمساعدة على الرجوع الطوعي إلى بلد الأصل .

"العنف المسلط على النساء المهاجرات ظاهرة منتشرة بشكل كبير في تونس وتبقى آليات الدفاع عنهم محدودة للغاية. يتدخل المجتمع المدني ميدانيا في انتظار تحرك الدولة لحماتهم ". سنية. ك، ناشطة في مجال حقوق المهاجرين.

من بين الخدمات المقدمة للمهاجرين، ذكر ممثلو منظمات المجتمع المدني التونسي والدولي المبحوثين ما يلي :

- تقديم المساعدات الإنسانية، الطبية، الاجتماعية والمالية للمهاجرات ذوات الوضعية الهشة،

- المشاركة مع المنظمات الأخرى في حملات تعبئة لإزالة العوائق التي تمنع تمتع المهاجرين بالرعاية الصحية وتحسين الخدمات المقدمة لهم وإدماجهم في المنظومة الصحية،
- الاستماع، الإرشاد، المرافقة والتوجيه والتوعية حول المشاكل اليومية للمهاجرين،
- التكفل بالحاجيات الأساسية للمهاجرين وعلاجهم اليومي وخاصة في وقت الأزمات،
- التشجيع على توفير محيط يحمي اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين،
- مساعدة المهاجرين الراغبين في العودة الى أوطانهم طوعيا (دفع العقوبات المالية، شراء تذاكر السفر...)،
- التكفل بضحايا شبكات الاتجار بالبشر (الدعم النفسي، العلاج الطبي، المساعدة على العودة الى الوطن، التوجيه...)،
- المساعدة في توفير مساكن وفرص عمل للمهاجرين،
- إعادة ربط العلاقات بين المهاجرين وعائلاتهم بالتنسيق مع أطراف أخرى،
- التوعية والمراقبة فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر ...

2. مجهودات منظمات المجتمع المدني تبقى دائما غير كافية دون تدخل الدولة

عبر ممثلو منظمات المجتمع المدني المستجوبون عن عدم قدرتهم على ضمان جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكل المهاجرين غير النظاميين دون تدخل الدولة. هذا مع العلم أن بعض المهاجرين النظاميين يواجهون أيضا عديد المشاكل الكبرى التي تمنعهم من التمتع بحقوقهم الأساسية .

"الوضع غير النظامي للمهاجرين يحول دون تمكنهم من التمتع بحقوقهم الأساسية. نحن كمنظمات مجتمع مدني، لا نستطيع ضمان كل الحقوق لجميع المهاجرين. على الأقل ومن حسن الحظ، ما تفعله منظمات المجتمع المدني على مستوى الرعاية الصحية ليس قليلا بالمرة إذ يتمكن المهاجرين، حتى غير النظاميين منهم، من الحصول على العلاج. ولكن ماذا عن المهاجرين ضحايا التمييز العنصري الذين يتعرضون للتعنيف في الطرقات، أو الذين يتم التحرش بهم أو اغتصابهم؟ تتعرض العديد من المهاجرات للتحرش الجنسي حتى في الحدائق العمومية ولا تستطعن التقدم بشكايات بسبب وضعيتهن غير النظامية وخوفهن من الإيقاف أو السجن بسبب تراكم العقوبات (تتراكم العقوبات بمعدل 20د في الأسبوع). كل هذا يحول دون تمتع المهاجرين بحقوقهم الأساسية." ممثلة عن منظمة "أرض اللجوء.Terre d'Asile :

الخاتمة والتوصيات

في الواقع، تعتبر الهجرة غير النظامية في تونس قطاعًا مهمًا جدًا للجريمة المنظمة، العمل القسري والاتجار بالبشر. وهذا ما تؤكده الانتهاكات المتعددة ضد المهاجرات من جنوب الصحراء في بلدنا. فمن جهة، لا يمكن لهذا الواقع بأي حال من الأحوال أن يساعد في تعزيز صورة الفائز بجائزة نوبل للسلام، تونس، باعتبارها تجربة رائدة في مجال الانتقال الديمقراطي والتعايش مع الاختلاف. و من جهة أخرى، تونس مجبرة على احترام قوانينها وبالتحديد الفصلين 38 و 46 من دستور 2014، والمعاهدات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها والتي تدعو إلى احترام حقوق المهاجرين ووقايتهم من الانتهاكات وخاصة حماية المهاجرات والقصر غير المرافقين .

أنشأت تونس هيئة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر كما تبنى مجلس نواب الشعب بالأغلبية قانونا عضويا حول القضاء على جميع أنواع العنف المسلط على أساس الجنس وقانون آخر لمكافحة التمييز العنصري، إلا أن كل هذه الإجراءات تبقى غير كافية إذ تتواصل الانتهاكات ويستمر تسليط العنف على النساء المهاجرات بل وتزداد الأرقام والإحصائيات المتعلقة بهذه الظاهرة في الارتفاع بشكل مخيف .

سياسة الهجرة التقييدية المتبعة في تونس وتجريم الهجرة غير النظامية زادوا من حدة العنف الممارس على النساء المهاجرات. لهذا السبب يجب

الكف عن تجريم الهجرة غير النظامية، فنعت شخص ما بصفة "غير قانوني" يساهم في نشر الخطابات المهينة للمهاجرين ويعزز تداول القوالب النمطية السلبية ضدهم. إضافة إلى ذلك، استخدام مثل هذه العبارات يضفي الشرعية على الخطابات التي تجرم الهجرة والتي تساهم بدورها في زيادة العزلة والتهميش وارتفاع عدد الانتهاكات وسوء معاملة المهاجرين في الحياة اليومية .

الدفاع عن حقوق المهاجرين هو محور العمل الرئيسي لعدة منظمات تونسية ودولية. تعمل بعض هذه المنظمات على التعبئة بهدف الحد من انتهاك الحقوق وتركز في عملها على حقوق النساء المهاجرات على وجه الخصوص كما تتعاون مع شبكات أجنبية مدافعة عن حقوق المهاجرين. رغم كل هذه الجهود إلا أن المشاكل لا تزال قائمة بسبب تعامل منظمات المجتمع المدني مع مشكلة المهاجرين بمقاربة حقوقية تعطي الأولوية للجانب الإنساني وخاصة لاحترام حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين في حين تسعى الدولة إلى محاولة تحقيق التوازن بين الضغوط السياسية والدبلوماسية والضوابط القانونية .

إشكالات عديدة تطرحها الهجرة الوافدة من مختلف البلدان الأفريقية على الأفراد والمجموعات، على مؤسسات المجتمع المدني وعلى مختلف هياكل الدولة، أبرزها العنف المسلط على النساء والفتيات المهاجرات لذلك فإن التصدي لهذه الظاهرة والتكفل بضحايا العنف يجب أن يتم

في إطار مقاربة متعددة الفاعلين و تشمل عديد القطاعات وبتنسيق وعمل مشترك بين عديد الأطراف الحكومية وغير الحكومية .

التوصيـــــــــات

نورد في هذا الجزء من الورقة البحثية بعض التوصيات التي صدرت عن المبحوثين: المهاجرات، موظفو الصحة العمومية، ممثلو منظمات المجتمع المدني وبعض النشطاء المدافعين عن حقوق المهاجرين. تتلخص هذه التوصيات فيما يلي:

- إرساء قوانين ضمن سياسة الهجرة تضمن الحقوق الأساسية للمهاجرين؛
- دعم القدرات المعرفية للعاملين في قطاع الصحة فيما يتعلق بحقوق المهاجرين بهدف تحسين الخدمات المقدمة لهم ومكافحة التمييز الممارس ضدهم وذلك بتوعية العاملين وتكوينهم في المجالات التالية: استقبال المهاجرين، حقوق المهاجرين، كونية الحق في الرعاية الصحية، حقوق المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة، مبدأ احترام الخصوصية والسرية وحقوق الإنسان؛
- دعم القدرات المعرفية لأعوان الأمن فيما يتعلق بحقوق المهاجرين وضرورة التعامل الجدي والعادل مع الشكايات التي يتقدم بها ضحايا العنف منهم؛

- تبني استراتيجية إعلامية تهدف لتوعية المواطنين والسلطات والعاملين في قطاع الصحة وأعوان الأمن حول حقوق المهاجرين لخلق تصور إيجابي للهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء؛
- تسهيل تحصل المهاجرين على سكن، تعليم، تكوين وعمل وإدماجهم الاجتماعي والاقتصادي؛
- تسهيل تحصل المهاجرين على علاج الأمراض المنقولة جنسيا ونقص المناعة المكتسبة؛
- توقيع معاهدات واتفاقيات ثنائية مع دول المهاجرين الأصل لضمان حقوقهم؛
- تحسين ظروف إيواء المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء الذين يعانون عديد الأمراض والتي تزداد خطورة في ظل الظروف السيئة للإيواء، طول مدته وعدم توفر متابعة طبية منتظمة ومناسبة؛
- تنقيح التشريعات والقوانين التي تجرم الهجرة غير النظامية وإلغاء القانون المتعلق بفرض عقوبات على تمديد فترة الإقامة وتسهيل تسوية وضعية المهاجرين غير النظاميين؛
- جمع أموال كافية للتكفل بحاجيات المهاجرين الضرورية وخاصة الفئة الضعيفة منهم (النساء، الأطفال، القصر غير المرافقين، المرضى، ذوي الاحتياجات الخصوصية، الأيتام، الكبار في السن...)؛
- دعوة المنظمات الدولية والأطراف الحكومية الشريكة لدعم تونس، التي أصبحت دولة مستقبلة لوفود كبيرة من المهاجرين، كي تتمكن من

الاستجابة للحاجيات الضرورية للمهاجرين وخاصة في الوضعيات الحرجة وكي يستطيع كل مهاجر تلقي العلاج اللازم والرعاية الصحية الكافية دون صعوبات وعلى قدم المساواة مع المواطنين التونسيين؛

- توفير موارد استثنائية مخصصة لفائدة قطاع الصحة (العمومي والخاص) للتكفل بعلاج المهاجرين واللاجئين؛
- تأمين تغطية صحية لجميع الطلبة الجامعيين بغض النظر عن جنسياتهم وعن الاتفاقيات الدولية الثنائية مع بلدانهم؛
- ضمان مجانية الفحوصات الطبية الضرورية؛
- تفعيل القانون الذي تمت صياغته سنة 2018 والمتعلق بتجريم التمييز العنصري والذي ينص على وضع آليات تمكن المهاجرين ضحايا التمييز العنصري والعنف المعنوي من تقديم البلاغات والشكاوى والنفاذ إلى العدالة بسلاسة؛
- إدراج الهجرة الوافدة ضمن الاستراتيجية القطاعية للوزارات باعتماد مقاربة حقوقية؛
- دعم تفعيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة التي تمت صياغتها في 2012 وتحيينها في أوت 2017.
- تعزيز الحوكمة والتشبيك بين مختلف الأطراف المؤسساتية والجمعياتية للتجاوب مع الأزمات والمشاكل الحرجة المستعجلة والحاجيات الأساسية للفئات الضعيفة من المهاجرين واللاجئين

- إنشاء مراكز خدمات اجتماعية مخصصة لاستقبال المهاجرين مختلفة تماما عن مراكز الإيقاف التي لا تستجيب للشروط الصحية ولا تحترم الكرامة البشرية .
- تطوير نظم تواصل وآليات مجتمعية مكلفة بالإرشاد ونقل المعلومات حول وضعية المهاجرين.

المراجع

أشغال الجامعة الصيفية الثالثة حول الهجرة الوافدة: الهجرة الوافدة والصحة في تونس، تونس 11 – 16 سبتمبر 2017.

أطباء بلا حدود (2005)، العنف والهجرة تقرير حول الهجرة غير النظامية من جنوب الصحراء في المغرب، جينيف.

أطباء من العالم (2016) "التعبئة من أجل تمتع المهاجرين بالحق في الصحة في تونس-https://doktersvandewereld-wieni.netdna-ssl.com/sites "

إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، القرار 104/48 الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة

الأمم المتحدة، الجمعية العامة: دراسة معمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة، 2006.

دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014.

سارة حنفي (2014) "تعزيز الحوكمة في مجال هجرة اليد العاملة وحماية حقوق العمال المهاجرين" مشروع.OIT/IRAM

سعيد بن سدرين، التحديات التي يجب مواجهتها لتامين استقبال لائق للمهاجرين من جنوب الصحراء في تونس، مؤسسة فريديريك ايبارت فرع تونس.

شعبة الأمم المتحدة لدعم المرأة، 2003، تقرير الاجتماع الاستشاري حول "الهجرة والتنقل وتاثير التنقلات على المرأة" مالمو، السويد 2 – 4 ديسمبر 2003 .

القانون عدد 92 – 71 المؤرخ في 27 جويلية 1992 "لا يجب أن يتعرض أي شخص للتمييز عند الوقاية أو العلاج من مرض معدي" – الفصل 1.
لازيريديس. ج (2001) "الاتجار بالبشر والدعارة: الاستغلال المتصاعد للنساء المهاجرات في اليونان" – الأوروبي .
ليلى قربوج (2016): تمتع المهاجرين بالخدمات الاجتماعية والصحية في تونس: الجامعة الصيفية الثانية حول الهجرة الوافدة في تونس – المنظمة الدولية للهجرة، المعهد الوطني للبحوث والدراسات الاجتماعية في تونس 2016 .
مجلة الدراسات حول المرأة، 8، 1: ص ص 67 – 102 بيرسون.أ (2002) الاتجار بالبشر وحقوق الإنسان: إعادة تحديد الضحية وحمايتها. لندن – المنظمة الدولية ضد العبودية.

ARAISSIA Hajer, 2019, « Les réfugiées syriennes en Tunisie : Difficultés d'accès aux droits économiques et sociaux », In « Les cahiers du FTDES », Cahier N°1 Migration. pp102-117.

SANSONETTI Silvia, 2016 "Female refugees and asylum seekers: the issue of integration", Policy Department for Citizen's Rights and Constitutional Affairs, 2016. 56 p.

The International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies (IFRC), "How barriers to basic services turn migration into a humanitarian crisis". Migration Policy report. Geneva, 2016. 32 p.

بدعم من

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

FTDES
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
47، شارع الحبيب بورقيبة الطابق الثاني، 1001، تونس
الهاتف: 664 257 71 - الفاكس: 665 257 71
البريد الالكتروني: contact@ftdes.net